من الأكاديميين الكويتيين المتخصصين بالاقتصاد والمالية بعنوان «قبل فوات الأوان»

الغانم تسلم ورقة بحثية تتعلق بمعالجة أوجه الاختلالات الاقتصادية والقصور وأهمية خلق منظومة استدامة تنموية

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متوسطاً وفد الأكاديميين الكويتيين المتخصصين بالاقتصاد والمالية

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس عددا من الاكاديميين الكويتيين المتخصصين بالاقتصاد والمالية حيث قدموا له ورقة بحثية تتعلق بمعالجة أوجه الاختلالات الاقتصادية وأهمية خلق استدامة تنموية في البلاد تحت عنوان «قبل فوات الأوان».

وتركز اللقاء على أهم أوجه القصور والاختلال والضعف في البنية الاقتصادية وأهمية خلق منظومة اقتصادية راسخة ومتينة تضمن استدامة الأداء الاقتصادي والمالي الكويتي وتعزيز كفاءته وانتاجيته وتنافسيته.

وحضر اللقاء النواب عدنان عبدالصمد، ود. عبدالله الطريجي، وم.أحمد الحمد، ود.علي القطان، وأعضاء الوفد الأكاديمي د.ضاري الرشيد، ود.عبدالرحمن الطويل، ود.نواف العبدالجادر، ود.يعقوب باقر، ود.سليمان البدر، ود.احمد اشكناني، ود.عبدالرحمن الرفاعي، ود.حصة العجيان، ود.سارة خلف، ود.دلال أحمد، ود.أسماء الفاضل، ود.محمد عسكر، ود.سليمان الجزاف، ود.شملان البحر.

من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية أستونيا هين بلواس، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

السحب من احتياطي الأجيال القادمة.. بين الرفض والقبول

بقلم: بدر مشاري الحماد
نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقا)
baderalhammad.com

- كل الإجراءات التي اتخذتها الإدارة المالية العامة للدولة في سبيل معالجة معضلة عجز الموازنة لم تف بالغرض
- مشكلة العجز نابعة من الخلل بنموذج عمل الإدارة المالية العامة والذي انعكس سلباً على البيانات المالية للدولة
- يجب أن نلتزم بوصية المشرع بأن نكون أوفياء للأمانة وحافظين للرسالة لأجيالنا القادمة
- التعديل على المرسوم بالقانون رقم 106 في شأن احتياطي الأجيال لا يعتبر تعديلاً مناسباً

على الرغم من تمسك الإدارة المالية العامة للدولة بمشروع قانون الدين العام إلا انه بات من الواضح انها قد وضعت أمام مجلس الأمة خيارين، إما إقرار مشروع قانون الدين العام، او إقرار مشرع قانون السحب من احتياطي الأجيال القادمة.

وتأتي خطوة مشروع تعديل المادة الثالثة من المرسوم بالقانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة نتيجة لعدم وجود توافق فيما بين الحكومة ومجلس الأمة بشأن مشروع قانون الدين العام، خاصة في ظل عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في توقيتاتها المناسبة، وبهذا المشروع يتضح من ان كل الإجراءات التي اتخذتها الإدارة المالية العامة للدولة في سبيل معالجة معضلة عجز الموازنة لم تف بالغرض المطلوب، وفي رأيي ان هناك قناعة من الإدارة من ان الإجراءات التي تبنتها سابقا ليست هي الإجراءات الناجعة التي تعالج مشكلة عجز الموازنة العامة، لأن أصل المشكلة في رأيي كانت نتيجة لخلل في أسلوب عمل الإدارة المالية العامة بالدولة، وهذا ما أفصح عنه بشكل غير مباشر سمو رئيس مجلس الوزراء مؤخرا أثناء لقائه مع الصحافة المحلية من ان العجز كان نتيجة لقرارات حكومية الى جانب قوانين صادرة من قبل مجلس الأمة.

وقد انعكس أداء العمل السلبي لأسلوب عمل الإدارة المالية العامة المتبع على نتائج البيانات المالية للدولة، فقد أظهرت تلك البيانات من ان حجم المبالغ المسحوبة من الاحتياطي العام لسد عجز الموازنة العامة قد بلغت خلال الفترة من 2015/2014 الى 2020/2019 مبلغ 24,2 مليار دينار تقريبا، هذا بخلاف الالتزامات الأخرى والتي رفعت سقف السحب من الاحتياطي العام بما يزيد على 40 مليار دينار، حيث بات من الواضح ومن خلال تلك البيانات ان مشروع قانون للدين العام لن يكون هو الوسيلة الفعالة لمعالجة أزمة السيولة النقدية، خاصة في ظل أسلوب عمل الإدارة المالية العامة الحالي، هذا ولن يستطيع صندوق الاحتياطي العام مستقبلا الوفاء بالتزاماته نتيجة لعدم القدرة على تحقيق الاستدامة للمالية العامة، ولعدم وجود برنامج إصلاحي شامل للموازنة العامة للدولة.

وفي رأيي ان مجرد تفكير الإدارة المالية العامة بان تستفيد من صندوق الأجيال القادمة يعتبر من أحد الحلول الموضوعية بشرط ان تكون الاستفادة تتسم بالحوكمة، هذا وإن لاقى هذا الأمر ردود أفعال سلبية من قبل أعضاء مجلس الأمة والرأي العام، وكان اللافت في الأمر ان الإدارة المالية العامة بعدما كانت تعارض أي طرح للاستفادة من احتياطي الأجيال القادمة، أصبحت مؤخرا تتقبل الفكرة بل وتتبناها، وكان هذا واضحا عندما جاءت وزير المالية السابق بمشروع قانون بإعادة النظر باستقطاع نسبة 10٪ من الإيرادات العامة لصالح هذا الاحتياطي، حيث كان يرى ان هذا المشروع له جوانب فنية ومهنية من شأنها ان تعزز السيولة للموازنة العامة للدولة، وقد انتهى هذا المشروع بصدور القانون رقم 18 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة.

لكن التساؤل هنا هل تعديل المرسوم بالقانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة على النحو الذي اقترحته الإدارة المالية العامة يتسم بالحصافة؟

في رأيي لا أتفق تماما مع تعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم 106 لسنة 1976 ولأسباب موضوعية، تلك الأسباب التي سبق ان تناولتها وبنوع من التفصيل الفني والقانوني في الصحيفة في فبراير 2020 بعنوان «حقيقة العجز في الموازنة العامة للدولة»، وذلك عندما أثرت الجوانب التشريعية المتعلقة بالموضوع، وعلى وجه الخصوص حكم الدستور في المرسوم بقانون رقم 106 لسنة 1976 وأثره على حقيقة العجز في الموازنة العامة للدولة، وأثرنا أيضا رأينا بوجوب ان يلعب صندوق الأجيال القادمة دورا محوريا في معالجة أزمة السيولة النقدية طالما كانت الاستفادة تنطلق من ركائز موضوعية لا تمس ديمومته الصندوق ونموه.

وتأكيدا على تلك الركائز الموضوعية علينا ان نسترجع رؤية المشرع عندما أقر المرسوم بقانون رقم 106 لسنة 1976، حيث صدر المرسوم بقانون بهدف تأمين مستقبل الأجيال القادمة في وقت تحقيق الدولة لوفرة مالية، ولكي تضمن الدولة من خلاله تحقيق الاستدامة المالية عبر الأجيال عند الحاجة له في الظروف الصعبة التي تواجه الدولة.

والآن وبعد 4 عقود ونيف من الزمن ونتيجة للظروف المالية الصعبة التي تواجهها الدولة، والتي انعكست سلبا على المركز المالي للاحتياطي العام بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة، وزيادة المصروفات من جهة أخرى، هذا في ظل عدم تمكن سيولة الاحتياطي العام للدولة من الاستمرار من سد العجز في الموازنة العامة، أصبحت الأجيال الحالية والتي كانت تمثل الأجيال القادمة عند إنشاء صندوق الأجيال القادمة في حاجة ماسة للاستفادة من هذا الصندوق وفقا لرؤية المشرع في ذلك الوقت، وذلك من خلال تعزيز الإيرادات العامة للدولة بعوائد استثمار أموال احتياطي الأجيال القادمة، واعتبارها رافدا أساسيا للإيرادات العامة بالميزانية العامة للدولة الى جانب الإيرادات النفطية لتكون ركيزة في تحقيق الاستدامة المالية.

ان مثل هذا الخيار يتسق مع أحكام المادة 140 من الدستور المتعلق بمبدأ شمولية الميزانية، كما سيحافظ على استمرارية تعزيز المقومات الأساسية التي حددها الدستور للمجتمع الكويتي من تنمية اقتصادية ورفع المستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، والتي هي الأهداف ذاتها التي أكد عليها المشرع بالمرسوم بقانون رقم 106 لسنة 1976، هذا الى جانب ضمان خضوع استخدام عوائد استثمار احتياطي الأجيال القادمة لرقابة السلطة التشريعية طالما يقر استخدامها ضمن قانون الميزانية العامة السنوية، حيث ان تعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون على النحو المقترح يضعف دور السلطة التشريعية الرقابي على سحب الأموال من الاحتياطي الأجيال القادمة.

كما ان هذا الخيار لن يمس بأهداف المرسوم بقانون احتياطي الأجيال القادمة، بل يؤكد على عدم المساس به والتي وضحته المادة الثالثة من بالمرسوم بقانون رقم 106 لسنة 1976 وتعديلاته، والتي لا تجيز أخذ أي مبلغ من احتياطي الأجيال القادمة، بل سيحافظ هذا الخيار على استدامة الاحتياطي من خلال فوائض الميزانية وعوائد الاحتياطي العام مستقبلا.

لذا أرى ان تكون عوائد صندوق احتياطي الأجيال القادمة رافدا أساسيا في الموازنة العامة للدولة، لا ان يتم سحب مبلغ سنوي لصالح الاحتياطي العام، هذا من خلال تعديل المادة الثانية من المرسوم بقانون بدلا من المادة الثالثة لتكون على النحو التالي (تستثمر الهيئة العامة للاستثمار أموال احتياطي الأجيال القادمة، ويضاف عائد استثماراتها الى الإيرادات العامة بالميزانية العامة للدولة).

وهذا التعديل يتسق مع توجه الإدارة المالية العامة المتعلق بتبني البدائل الفنية والمهنية في المعالجات المتعلقة باحتياطي الأجيال القادمة، مع التأكيد على ضرورة وجود برنامج إصلاحي شامل للموازنة العامة للدولة يتم الاتفاق عليه بين السلطة التنفيذية والتشريعية للحفاظ على مقدرات الأجيال القادمة وتحقيق الاستدامة المالية، والتي أكد عليها المشرع عندما ذكر بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون عبارته التالية: «وبذلك نكون قد أوفينا الأمانة وحفظنا لأجيالنا القادمة الرسالة».

بدر الداهوم: «التنمية» رفض منح قروض لـ «الائتمان»

د.بدر الداهوم

لمشاهدة الفيديو

انتقد مقرر لجنة الميزانيات النائب د.بدر الداهوم «الموقف السلبي» لمدير صندوق التنمية الاقتصادية حيال المقترحات التي تقدم بها خلال اجتماع اللجنة، مشيرا إلى ان هذا الموقف يدلل مجددا على ان هذه الحكومة فاشلة ولا تريد أن تأخذ بالحلول المتاحة والمقترحة لتخفيف الضغط على الميزانية وتقليل العجز.

وأضاف الداهوم، في تصريح إلى الصحافيين: اقترحت في اجتماع لجنة الميزانيات على صندوق التنمية تقديم القروض إلى بنك الائتمان والمنح للطلبة الكويتيين خريجي الثانوية العامة الراغبين في استكمال دراستهم الجامعية في الخارج، وهو ما من شأنه تخفيف الضغط على ميزانية الدولة لكن الردود كانت سيئة.

وأوضح ان مدير الصندوق برر رفضه مقترحاتي أن هناك سندات بقيمة 500 مليون دينار للرعاية السكنية، كما لفت إلى القرار المتخذ العام 1991 بإسقاط كل القروض الاسكانية عن المواطنين، واعتبر كلام مدير الصندوق خطيرا ويدلل على نظرة المسؤولين تجاه المواطن.

وقال الداهوم ان الحكومة تركت سراق المال العام الذين نهبوا الكويت بالمليارات وقت الغزو ولم يتم استردادها، بالإضافة إلى السرقات التي حدثت في صندوقي الجيش والصندوق الماليزي واليوروفايتر وضيافة الداخلية وغيرها من المناقصات الفاسدة، ثم تقف الحكومة أمام الفتات الذي يأخذه المواطن.

خالد العتيبي: السحب من صندوق الأجيال جريمة

خالد العتيبي

جدد النائب خالد العتيبي رفضه المطلق للمشروع الحكومي بالسحب من الصندوق السيادي، قائلا: لقد فشلت الحكومة عمليا في إدارة الثروة النفطية على مدار العقود الماضية وتسعى حاليا لنقل هذا الفشل وارتكاب جريمة كبرى في حق صندوق الأجيال القادمة. وأضاف العتيبي أنه لا يكفي الحكومة إيقافها استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة عن آخر سنتين ماليتين ولجوئها دائما إلى حلول قصيرة وترقيعية دون الذهاب لعلاج أساس المشكلة، وأهمها تنويع مصادر الدخل، حتى أدمنت الحكومة الحلول السهلة التي تروجها بأخبار الهلع وتخويف المواطن.

وزاد العتيبي: على الحكومة استرجاع ودائع الكويت من البنوك المركزية لدى بعض الدول وعلى رأسها وديعة الـ 4 مليارات لدى مصر والتي انتهت منذ 6 شهور تقريبا وليس الذهاب مباشرة إلى أموال أبنائنا المؤتمنين عليها. واختتم العتيبي تصريحه قائلا إن الحكومة تدرك الحلول وقادرة على تقليل الإنفاق من خلال السيطرة على رواتب القياديين ومجالس إدارات الهيئات والمجالس العليا والصناديق التي جاءت لصناعة مناصب لأشخاص بعينها وتحصيل أموال الدولة وليس ارتكاب جريمة بحق أجيالنا القادمة والسحب من مدخراتهم.

يوسف الغريب: نرفض سياسة معالجة الموازنة

يوسف الغريب

أكد النائب يوسف الغريب رفضه سياسة الحكومة في معالجة عجز الموازنة ولجوئها للحلول السهلة والسحب من الصندوق السيادي للأجيال القادمة، مبينا ضرورة الحفاظ على أموال أبنائنا من الأجيال القادمة، منوها إلى أنه على الحكومة تبني إصلاحات حقيقية تعالج الهدر وتقلل الإنفاق وتتحرك بشكل جدي نحو تنويع مصادر الدخل.

واستذكر الغريب في تصريح صحافي بقسمه بالحفاظ على أموال الشعب خصوصا المتعلقة بالأجيال القادمة، لافتا إلى أن مثل هذا الطلب الحكومي القاضي بسحب 5 مليارات من صندوق الأجيال القادمة سنويا أمر مرفوض بتاتا، منوها أن هذا القسم نحاسب به أمام الله عز وجل والشعب الكويتي الذي ائتمننا على مصالحه وأمواله.

وقال «اننا سنقف سدا منيعا أمام كل من يسعى لهدر المال العام وتحميل المواطنين المسؤولية ومس جيوبهم والسحب من أمواله، كما أن هذا المؤشر خطير جدا ويؤدي إلى خلل في الاقتصاد». وطالب الغريب جميع النواب الوقوف صفا واحدا أمام هذه الطلبات والتي لابد من رفضها أو وضع تصور معقول في حال احتاجت الحكومة لمثل هذه الطالبات.

«التعليمية» ناقشت مراقبة الجامعات الخاصة

د. حمد المطر

لمشاهدة الفيديو

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها امس اقتراحا برغبة بشأن التوسع في دول الابتعاث وزيادة عدد الجامعات الخاصة، بحضور ممثلين عن مجلس الجامعات الخاصة. وقال رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة اجتمعت بكامل أعضائها، وتم خلال الاجتماع التعرف على طبيعة الجامعات الخاصة وآلية عملها ومراقبتها وعدد الطلبة والابتعاث الداخلي.وأضاف ان «مجلس الجامعات قام بخطوات جيدة، ونتوقع خطوات أخرى أبرزها اشتراط أن تكون الجامعات الجديدة الراغبة في فتح فرع لها في الكويت من ضمن أفضل 500 جامعة على مستوى العالم». ولفت إلى أنه «في السابق كان يشترط على تلك الجامعات أن تكون من ضمن افضل 100 جامعة في العالم، معتبرا أن هذا الأمر صعب تنفيذه، لذلك تم تعديله إلى من افضل 500». ودعا المطر المؤسسات المرتبطة بالتعليم وأبرزها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إلى دراسة إيجاد جامعات خاصة أخرى بدعم حكومي من أجل تطوير التعليم. وأعرب عن أسفه لاستمرار الفوضى في بعض اختصاصات مجلس الجامعات الخاصة، مشيرا إلى ان «هناك 3 جامعات قدمت طلبا للاعتماد من مجلس الجامعات الخاصة وهي الجامعة الكندية وجامعة ميونيخ وكلية الإدارة». وأضاف أنه «وبحسب رئيس المجلس فإن الجامعة الكندية وجامعة ميونيخ حصلتا على أراض من الدولة من دون علم مجلس الجامعات الخاصة وبتخطي مبدأ الأولوية». وأكد أنه كان من المفترض ان تسلم الأراضي لمجلس الجامعات الخاصة وبدوره يمنحها بحسب الترتيب والمستحق إلى كلية الإدارة. وأوضح المطر أن «الجامعة الكندية طلبت 100 ألف متر مربع ومنحت 110 آلاف متر مربع وجامعة ميونيخ طلبت 150 ألف متر مربع وتم منحها». وأضاف ان «كلية الإدارة طلبت 75 ألف متر مربع ولها أحقية في تسلم الأرض بحسب المرسوم الصادر»، متسائلا: «كيف يتم منح أراض لجامعات دون علم وإشراف مجلس الجامعات الخاصة؟».

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar